مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الثالث والعشرون - المجلد الرابع - علوم القرآن و اللغة العربية - آذار 2024م
doi.org/10.52866/esj.2023.04.23.25

فَنْقلاتُ الفرَّاءِ النَّحْويةُ في كتابِه (معاني القرآن)
دراسة وصفية تحليلية

د. صالح بن مطلق بن سعد المالكي
أستاذ اللغة العربية المساعد بقسم الدراسات العامة
بكليات ومعاهد الهيئة الملكية بينبع الصناعية

مستخلص:

تناول هذا البحث أبرز المسائل النحوية التي ورد فيها أسلوب الفنقلة في كتاب (معاني القرآن) للفراء، وتضمن البحث: المراد بالفنقلات، وظهور مصطلح الفنقلة، ثم مناقشة أبرز مسائل الفنقلات النحوية وعددها عشر فنقلات، مقتصرًا على الفنقلات العلمية، ومستبعدًا ما كان الغرض منها تعليميًا.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واقتضت طبيعة البحث أن ينتظم في مقدمة، وتمهيد، ثم عرضٍ لأبرز الفنقلات النحوية في الكتاب، مع تناولها بالدراسة والمناقشة، ثم خاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، تلاها ثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: فنقلات- نحوية-الفراء-معاني القرآن.

Al-Faraa Syntactic Hypotheses (Fanqalat) in His Book (Ma'ani Al-Quran) Analytic Descriptive Study

Dr. Saleh bin Mutalaq bin Sa'ad Al Malki
Assistant Professor of Arabic Language in the General Studies Department,
Colleges and Institutes of the Royal Commission in Yanbu Industrial City

Abstract :

This research dealt with the most prominent grammatical issues in which the style of the "Fanqalah" was mentioned in the book (Ma'ani Al-Quran) for Al-Faraa, and discussed the most prominent cases in his syntactic hypothesis (Fanqalat). The research includes: the meaning of "Fanqalah", the appearance of "Fanqalah" term, and then the discussion of the most prominent syntactic hypothesis (Fanqalat), which are ten hypotheses (Fanqalah). He stated the academic hypotheses only excluding the educational ones.

The research adopted the descriptive and analytical methodology. The nature of the research require to arrange it in an introduction, permeable, presentation to the most prominent syntactic hypotheses (Fanqalat) in the book along with discussing and studying them, and then a conclusion that contains the salient results followed by the sources and references.

Keywords: Hypotheses (Fanqalat)- Syntactic- Al-Faraa- Ma'ani Al Quran .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنه لا يخفى على كل مهتم بالدرس النحوي ما لأبي زكريا أحمد بن زياد الفراء المتوفى سنة 207هـ من مكانة علمية سامية في علوم العربية، فهو زعيم الكوفيين بعد شيخه الكسائي، وله دور كبير في تأسيس مذهبهم، قال عنه ثعلب: «لولا الفرّاء لما كانت عربيّة؛ لأنه خلّصها وضبطها، ولولا الفرّاء لسقطت العربيّة»[1].

وجاء في تاريخ بغداد: «وكان يقال: النحو الفرّاء، والفرّاء أمير المؤمنين في النحو»[2].

والمتتبع لكتابه (معاني القرآن) ذلك السفر العظيم الذي عُنِيَ بما يُشكِل في القرآن الكريم، ويحتاج إلى التأمل في فهمه، يجد أنه يحوي أصولاً فِي اللغة والنحو والشعر والقراءات، ولعل ما يلفت نظره هو وجود ظاهرة جديدة لم يُسبَق إليها الفراء، ولا كتابه (معاني القرآن)، وهو افتراض الأسئلة والإجابة عليها، وقد صاغ هذه الافتراضات بأسلوب جديد سُمي فيما بعد بـ(الفنقلة)، وهي نحت من: (فإن قلتَ ... قلتُ، أو فإن قيل ... قلتُ).

ولأهمية هذه الظاهرة، وكثرة مجيئها في كتاب (معاني القرآن)، واستحقاقها للبحث والدراسة، ولعدم تناولها بالدراسة من قبل، فقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على هذه الظاهرة مقتصرًا فيه على الفنقلات النحوية العلمية، ومستبعدًا ما كان نحوًا تعليميًا، أو صرفًا أو لغةً.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع هو أهميته وتبرز في الآتي:

- عناية الفراء بأسلوب الفنقلة في كتابه (معاني القرآن)، وخصوصا أنه لم يسبق إليه.
- أهمية المسائل التي استخدم فيها الفراء أسلوب الفنقلة، وحرصه فيها على تقريب المعاني، ودفع التوهم والإشكالات.
- القيمة العلمية الكبيرة للفراء، ولكتابه (معاني القرآن).

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق جملة من الأهداف منها:

1. بيان المراد بالفنقلات، والغرض من هذا الأسلوب.
2. إبراز عناية الفراء بأسلوب الفنقلة في كتابه.
3. دراسة أبرز مسائل الفنقلات النحوية في كتاب (معاني القرآن) للفراء.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة هذا البحث في الإجابة عن أسئلة هامة هي:

- ما المراد بالفنقلات؟ وما الغرض من هذا الأسلوب؟
- ما أبرز مسائل الفنقلات في كتاب (معاني القرآن) للفراء؟

حدود الدراسة:

كتاب (معاني القرآن) للفراء.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث دراسة تناولت الفنقلات عند الفراء، إلا أنه وقف على بعض الدراسات التي

(1) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تاريخ بغداد، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، (1422هـ- 2002م)، 224/ 16.

(2) المرجع السابق، 228/ 16.

تناولت الفنقلات عند علماء آخرين، ومن هذه الدراسات:

1. فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف عليه السلام، دراسة تفسيرية: د. نزار عطا الله صالح[1].

2. فنقلات الزمخشري النحوية في سور الحواميم، دراسة تأصيلية تحليلية، د. علي نجار محمد حسن[2].

3. رسالة دكتوراه بعنوان: الفنقلات في كتب القراءات العشر، جمعا ودراسة، د. خالد عزيز الكوراني الموصلي[3].

4. رسالة دكتوراه بعنوان: الفنقلات في كتب القراءات السبع، جمعا ودراسة، د. أحمد خورشيد رؤوف[4].

5. فنقلات الزمخشري النحوية في سورة آل عمران، دراسة تأصيلية تحليلية، د. حمادة عبد الإله حامد[5].

6. فنقلات المفسرين، دراسة نظرية وتطبيقية على سورة الفاتحة، د. خلود شاكر العبدلي[6].

وجاء هذا البحث ليسلط الضوء على الفنقلات عند الفراء في كتابه (معاني القرآن)، ودراستها دراسةً وصفيةً تحليلية.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن ينتظم في مقدمة وتمهيد ومبحث الدراسة، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

وتشتمل المقدمة على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومشكلته، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطته، ومنهجه.

التمهيد وفيه: بيان المراد بالفنقلات، والغرض منها.

مبحث الدراسة:

مسائل الفنقلات في كتاب (معاني القرآن) للفراء، وعددها عشر فنقلات مرتبة بحسب ورودها في الكتاب:

الفنقلة الأولى: النصب على الصرف.

الفنقلة الثانية: جواز مجيء ضمير العماد في أول الكلام.

الفنقلة الثالثة: توجيه الاستثناء في قوله تعالى: ﴿**إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ**﴾[البقرة:150] على الاستثناء المنقطع.

الفنقلة الرابعة: توجيه التذكير في قوله تعالى: ﴿**السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ**﴾ [المزمل:18].

الفنقلة الخامسة: امتناع الرفع في قوله تعالى: ﴿**ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾[البقرة:246].

الفنقلة السادسة: توجيه (يخشى) في قراءة: ﴿**فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ**﴾[طه:77].

الفنقلة السابعة: الرفع بواو المصاحبة.

الفنقلة الثامنة: عمل الحروف المقطعة التي في أوائل السور الرفع في ما بعدها.

الفنقلة التاسعة: توجيه نصب (مِثْلَ) في قوله تعالى: ﴿**فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ**

---

(1) بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات القرآنية التابعة لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، العدد: 16، السنة العاشرة، 2013م.

(2) منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جورجا، العدد الحادي والعشرون، الجزء السادس، 2017م.

(3) نوقشت في 1438/ 8/ 20هـ، في كلية الإمام الأعظم بالعراق.

(4) نوقشت في 1438/ 8/ 29ه، في كلية الإمام الأعظم بالعراق.

(5) منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد الثامن والثلاثون، الجزء الأول 2019م.

(6) منشور في مجلة العلوم الشرعية بجامعة القصيم، المجلد (12)، العدد (3)، 2019م.

﴿تَنْطِقُونَ﴾[الذاريات:23].

الفنقلة العاشرة: علة جمعِ (عِلِّيِّينَ) جمعَ مذكر سالمًا.

الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

ثبت المصادر والمراجع.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ من خلال وصف أبرز المسائل التي ورد فيها أسلوب الفنقلة في كتاب (معاني القرآن) للفراء، مرتبة بحسب ورودها في الكتاب، مع مناقشتها وتحليلها لتحديد خصائصها، بغية الوصول إلى النتائج المستخلصة من هذه الدراسة.

التمهيد:

وفيه بيان المراد بالفنقلات، والغرض منها.

الفنقلات في اللغة جمع (فنقَلة) وهي كلمة منحوتة من قولهم: (فإنْ قُلت) أو: (فإن قال) أو: (فإن قيل)، كما في الحوقلة، والبسملة، والسبحلة.

ومعناها في الاصطلاح: نكات بيانية تطرح في أسلوب الحوار والجدال العلمي، وهي أسلوب تعليمي مشهور عند المتقدمين والمتأخرين، قائم على السؤال والجواب[1].

فأسلوب الفنقلة قديم، إلا أن استعمال هذا المصطلح المنحوت لم يظهر إلا متأخرًا، وممن استعمله صبحي الصالح في كتابه (مباحث في علوم القرآن)[2].

وأحمد ياسوف في كتابه (جماليات المفردة القرآنية)[3].

وبحسب الاستقصاء فإن الفراء هو أول من ابتدع افتراض المسائل في النحو عن طريق الفنقلات، ثم سار كثير من النحاة والمفسرين وغيرهم على غرار الفراء واتبعوا نهجه في هذا الأسلوب، من أشهرهم: الطبري (ت: 310هـ)، وابن جني (ت: 392هـ)، والزمخشري (ت: 538هـ)، وابن يعيش (ت: 643هـ)، وابن عصفور (ت: 696هـ)، والقرطبي (ت: 671هـ)، والرضي الإستراباذي (ت: 686هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت: 745)، وابن هشام (ت: 761هـ)، والسيوطي (ت: 911هـ).

والغرض من أسلوب الفنقلة عند هؤلاء العلماء يتمثل في إثارة انتباه المتلقي، وإبراز المسائل وترسيخها في الذهن، كذلك دفع التوهم والإشكالات في المسألة، وكل هذه الغايات تتحقق بافتراض حوار وجدل علمي حول المسألة يفضي إلى الوصول إلى الإقناع فيها[4].

وورد أسلوب الفنقلة في كتاب (معاني القرآن) للفراء على صيغ متنوعة، إلا ان أبرز هذه الصيغ قوله: (فإنْ قلتَ) فهي أكثر الصيغ ورودًا في كتابه، ويجيب عادةً عن هذه الصيغة بقوله: (فإن قلتَ: قلتُ)[5].

ومن صيغ الفنقلة الأخرى في كتابه: (فإنْ قال قائلٌ)، ويجيب على هذا التساؤل بصيغ متعددة،

---

(1) ينظر: فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف ص 52، فنقلات المفسرين ص 1549.

(2) ينظر: الصالح، صبحي. مباحث في علوم القرآن، بيروت: دار العلم للملايين، ط24، (2000م)، ص 294.

(3) ينظر: ياسوف، أحمد. جماليات المفردة القرآنية، دمشق: دار المكتبي، ط2، (1999م)، ص260.

(4) ينظر: فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف ص 52، فنقلات المفسرين ص 1549.

(5) ينظر: الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن: تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، بيروت: عالم الكتب، ط3، (1403هـ - 1983م)، 33/1.

أبرزها: (فإنْ قال قائلٌ؛ قلتُ)[1]، وأحيانًا يجيب بقوله: (فإنْ قال قائلٌ؛ قيل)[2].

مبحث الدراسة:

مسائل الفنقلات في كتاب (معاني القرآن) للفراء

الفنقلة الأولى: النصب على الصرف[3].

قال الفراء: «قوله: ﴿**وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[البقرة:42]، إن شئت جعلت ﴿**وَتَكْتُمُوا**﴾ في موضع جزم تريد به: ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق، فتُلقي «لا» لمجيئها في أول الكلام، وفي قراءة أُبي: ﴿**ولا تكونوا أوّل كافر به وتشتروا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلا**﴾[البَقَرَةِ : 41][4]. فهذا دليلٌ على أن الجزم في قوله: ﴿**وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ**﴾ مستقيم صوابٌ...، وإن شئت جعلت هذه الأحرُفَ المعطوفة بالواو نصبًا على ما يقولُ النحويّون من الصَّرْف، فإن قلت: وما الصّرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتُها على ما عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ كقول الشاعر[5]:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ
عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سُمّي صَرْفًا إذْ كان مَعطوفًا ولم يستقم أن يُعاد فِيهِ الحادث الَّذِي قبله، ومثله من الأسماء التي نصبتها العربُ وهي معطوفة على مرفوع قولهم: لو تُركت والأسد لأكلك، ولو خُلِّيت ورأيَك لَضَلَلْتَ: لَمَّا لم يحسن فِي الثاني أن تقول: لو

(1) ينظر: معاني القرآن 360/ 2.
(2) ينظر: معاني القرآن 2/ 1.
(3) هو أحد مصطلحات الكوفيين، والمراد بالصرف أي انصراف الكلمة عن مقتضى إعرابٍ لمخالفتها ما قبلها، ويسمى: الإعراب على الخلاف. ينظر: ابن السراج، محمد بن السري. الأصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، (1996م)، 189/ 2؛ والاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د.حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، (1417هـ - 1996م)، 74/ 4، وصاحب أبو جناح، الإعراب على الخلاف في الجملة العربية، مجلة المورد، العدد الثالث مجلد (13) لسنة 1984م، ص 73.
(4) لم أقف على هذه القراءة.
(5) البيت من الكامل، لأبي الأسود وهو في: السكري، أبو سعيد الحسن. ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ط2، (1998م- 1418هـ)، ص404، ونُسب إلى غيره، وهو من شواهد: سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، (1988م)، 42/ 3؛ والمبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عضيمة، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط3، (1994م)، 26/ 2 ؛ وابن السراج، محمد بن السري. الأصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، (1996م)، 154/ 2؛ والفارسي، الحسين بن أحمد. الإيضاح العضدي، تحقيق: د.حسن فرهود، مصر: دار العلوم، ط2، (1988م)، ص314؛ وابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل لابن يعيش، دمشق: إدارة الطباعة المنيرية، د.ط، د.ت. 36/ 4؛ وابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح التسهيل، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد المختون، الجيزة، جمهورية مصر العربية: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، (1990م)، 36/ 4؛ وأبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب، تحقيق: د. رجب محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، (1998م)، 678/ 4؛ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1998م)، 393/ 2.

تُركت وتُرك رأيُك لضللت تهيّبوا أن يعطِفوا حرفًا لا يستَقيمُ فِيهِ ما حَدَثَ فِي الَّذِي قبله، قال: فإنّ العرب تجيزُ الرفع: لو تُرك عَبْد الله والأسدُ لأكلَه، فهل يجوز فِي الأفاعيل الّتي نصبت بالواو على الصرف أن تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف؟ قلت: نعم، العرب تقول: لستُ لأبي إنْ لم أقتلْك أو تذهبَ نفسي، ويقولون: والله لأضربنك أو تسبقَني فِي الأرض، فهذا مردودٌ على أول الكلام، ومعناه الصرف؛ لأنه لا يجوز على الثاني إعادة الجزم بِلَمْ، ولا إعادة اليمين على والله لتسبقني، فتجد ذلك إذا امتحنت الكلام»[1].

يجيب الفراء في هذه الفنقلة عن وجه النصب في قوله تعالى: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾، وكذلك عن المراد بالصرف؟ وذكر الفراء في هذه الآية وجهين في الإعراب:

أحدهما: الجزم بالعطف على (ولا تلبسوا)، والمعنى: النهي عن كل واحد من الفعلين.

وهذا الوجه يكاد يجمع عليه النحاة والمفسرون.

والوجه الآخر: النصب على الصرف، وهو أحد مصطلحات الكوفيين، وبين الفراء بأن المراد بالصرف أي انصراف الكلمة عن مقتضى إعرابٍ لمخالفتها ما قبلها، فتصرفها واو المعية إلى النصب، فالثاني مخالف للأول؛ لأنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فجعلوا الصرفَ عاملًا للنصب.

ثم ساق الفراء الشواهد والأمثلة السابقة للاستدلال على صحة هذا القول، فكل تلك الاستعمالات منصوبة على الصرف على مذهب الكوفيين.

وممن وافق الكوفيين في النصب على هذا الوجه الطبري في تفسيره، ونقل نص الفراء في توجيه النصب[2]، والطبري معروف بنزعته الكوفية، حتى أن ثعلب يعدُّه من حُذَّاق الكوفيين[3].

وحسنه الرماني في شرحه على الكتاب، حيث قال: «وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:42]، فهذا يصلح فيه العطف على معنى النهي، ويصلح فيه النصب على الصرف، وكلا الوجهين حسن»[4].

وممن وافقهم أيضًا الرضي إذ يقول: «وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف، إنهم لما قصدوا واو الجمعية نصبوا المضارع بعدها؛ ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدًا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف»[5].

أما البصريون والجمهور فيرون أن الناصب في هذه المواضع هو (أنْ) المضمرة بعد الواو؛ لأن النصب على الصرف في قوله: ﴿وَتَكْتُمُوا﴾ يقتضي أن يكون النهي إنما هو على الجمع بين الفعلين، والمراد هو النهي عنهما منفردين أو مجتمعين على السواء[6].

(1) معاني القرآن 33/ 1.

(2) ينظر: الطبري، محمد بن جرير. تفسير الطبري=جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1422هـ- 2001م)، 1/ 569.

(3) ينظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله. معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، (1414هـ - 1993م)، 6/ 2451.

(4) الرماني. علي بن عيسى. شرح كتاب سيبويه، من (باب الندبة) إلى نهاية (باب الأفعال في القسم)، دراسة وتحقيق: أ.د. سيف العريفي، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (1418هـ)، ص894.

(5) شرح الكافية 4/ 67.

(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب

أما البيت الذي احتج به الفراء، فسيبويه والجمهور لا يجيزون فيه إلا إضمار (أنْ)، قال سيبويه: «فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد لا يجتمعنّ النهي والإتيان، فصار تأتي على إضمار (أنْ)»[1].

وانتصر صاحب الإنصاف لمذهب البصريين، حين ناقش هذه القضية في مسألة: عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية، مبينا أن الخلاف إنما هو موجب لتقدير (أنْ) وليس هو العامل، بدليل أنه لا يصح أن يقال في (أكرمت زيدًا): إنَّ (زيدًا) لم ينتصب بالفعل، وإنما انتصب بكونه مفعولًا، وذلك محال؛ لأن كونه مفعولًا يوجب أن يكون (أكرمت) عاملاً فيه النصب، فكذلك ههنا[2].

الفنقلة الثانية: جواز مجيء ضمير العماد في أول الكلام[3].

قال الفراء: «وقوله:﴿**وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ**﴾ [البقرة:85] إن شئت جعلت هُوَ كناية عن الإخراج ﴿**وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ**﴾ [البقرة:85] أي وهو محرم عليكم يريد: إخراجهم محرم عليكم، ثم أعاد الإخراج مرة أخرى تكريرا على (هُو) لما حال بين الإخراج وبين (هُو) كلام، فكان رفع الإخراج بالتكرير على (هُو) وإن شئت جعلت (هُو) عمادا ورفعت الإخراج بمحرم، كما قال اللهَّ جل وعز: ﴿**وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ**﴾[البقرة:96]، فالمعنى-والله أعلم-ليس بمزحزحه من العذاب التعمير فإن قلت: إن العرب إنما تجعل العماد فِي الظَّنّ لأنه ناصب، وفي (كان) و (ليس) لانهما يرفعان، وفي (إنّ) وأخواتها لأنهن ينصِبْن، ولا ينبغي للواو وهي لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض أن يكون لها عمادٌ، قلت: لم يوضع العماد

العلمية، ط1، (1413هـ- 1993م)، 290/ 1؛ والسَّمين الحلبي، أحمد بن يوسف. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط1، (1406هـ- 1986م)، 255/ 1.

(1) سيبويه، الكتاب، 43/ 3.

(2) ينظر في هذه المسألة: سيبويه، الكتاب، 42/ 3؛ والأخفش، سعيد بن مسعدة. معاني القرآن، تحقيق: د. هدى محمد قرّاعة، القاهرة: مطبعة المدني ط1، نشر القاهرة: مكتبة الخانجي، (1411هـ- 1990م)، 71/ 1؛ والمبرد، المقتضب، 26/ 2؛ وابن السراج، الأصول في النحو، 154/ 2؛ والفارسي، الإيضاح العضدي ص 314؛ والسيرافي، الحسن بن عبد الله. شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي علي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (2008م)، 283/ 3؛ وابن الخباز، أحمد بن الحسين. توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط2، (1428هـ- 2007م)، ص363؛ والزمخشري، محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: خليل مأمون، بيروت: دار المعرفة، (د.ط)، (1430هـ- 2009م)، 132/ 1؛ وابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، بيروت-صيدا: المكتبة العصرية، (د.ط)، (1987م)، 453/ 2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 236/ 4؛ وابن مالك، شرح التسهيل، 36/ 4؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 678/ 4؛ والأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، (1421هـ- 2000م)،382/ 2؛والسيوطي،همع الهوامع،393/ 2.

(3) ضمير العِماد كما يسميه الفراء وبعض الكوفيين، أو الفصل عند البصريين: هو أحد الضمائر المنفصلة، يأتي لإزالة اللُّبس في الكلام، ويكون عادة بين المبتدأ والخبر، أو ما كان أصله مبتدأ وخبرًا، بعد دخول النواسخ عليه. ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو 125/ 2، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 587/ 2.

على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، إنما وضع فِي كل موضع يبتدأ فِيهِ بالاسم قبل الفعل، فإذا رَأَيْت الواو فِي موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح فِي ذلك العمادُ كقولك: أتيت زيدا وأبوه قائم، فقبيحٌ أن تقول: أتيت زيدا وقائم أَبُوهُ، وأتيت زَيْدًا ويقوم أَبُوهُ لأن الواو تطلب الأب، فلما بدأت بالفعل وإنما تطلب الْوَاوُ الاسم أدخلوا لها (هو)؛ لأنّه اسم»[1].

يجيب الفراء في هذه الفنقلة عن تساؤل من أشكل عليه اعتبار الضمير في الآية السابقة للعماد، وضمير العماد من مصطلحات الكوفيين أيضًا، وسُمي عمادًا عندهم لأنه يُعتمد عليه في الفائدة إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع، وبعض الكوفيين يسميه دعامة لأنه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد، وله موضع من الإعراب عندهم.

في حين يسمى عند البصريين ضمير الفصل؛ لأنه فصل بين المبتدأ وخبره، أو بين الخبر والتابع سواء كان نعتا أو غيره، ولا موضع له من الإعراب؛ ولو كان له موضع لوجبَ أن يكون له خبرٌ إن كان مبتدأ أو يكون له مبتدأٌ إنْ كان هو خبرًا[2].

واختلف في حقيقة هذا الضمير، أهو حرف أم اسم؟ وإذا كان اسمًا فهل له محل من الاعراب أم لا محل له من الاعراب؟ وإذا كان له محل من الاعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده؟

فالبصريون يرون أنه اسم لا محل له من الاعراب، أما الكوفيون فيرون أنه اسم له محل من الإعراب، واختلفوا في هذا المحل، فالكسائي يرى هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه، والفراء يرى أن محله محل الاسم المتقدم عليه، ففي: كان زيدٌ هو القائمَ محله عند الكسائي النصب، وعند الفراء الرفع، وفي: إنَّ زيدًا هو القائمُ محله عند الكسائي الرفع وعند الفراء النصب[3].

وبعض النحويين يرى أنه حرف وضع على صورة الضمير، وقد اشترط النحاة في هذا الضمير أربعة شروط:

الأول: أن يقع بين المبتدأ أو ما أصلهما ذلك، أي ما يدخل عليهما من الأفعال والحروف، نحو: «إنَّ» وأخواتها، و«كَانَ» وأخواتِها، و«ظننتُ» وأخواتِها.

والثاني: أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو: «إن محمدًا هو المنطلق»، أو أولهما معرفة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن، نحو: «محمد أفضل من عمرو».

والثالث: أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع.

والرابع: أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور، وفي الافراد أو التثنية أو الجمع، والتذكير والتأنيث[4].

أما الفراء فقد أجاز مجيء ضمير العماد في أول الكلام، أي قبل المبتدأ والخبر، وعلى هذا الأساس

(1) الفراء، معاني القرآن، 51-50/ 1.

(2) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 257/ 2؛ وابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، 329/ 2؛ وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 580/ 2؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 951/ 2؛ والسيوطي، همع الهوامع، 275/ 1.

(3) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 579/ 2؛ والسيوطي، همع الهوامع، 275/ 1.

(4) ينظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر. الأمالي النحوية- مالي القرآن الكريم-، تحقيق: هادي حمودي، بيروت: مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب، ط1، 1985م، 661/ 2؛ وابن اسراج، الأصول في النحو، 125/ 2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 329/ 2؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب، 952/ 2؛ والسيوطي، همع الهوامع، 278/ 1.

وجَّه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة:85] على أن (هو) ضمير عماد، وعلل الفراء لذلك بأنه لا يشترط في هذا الضمير وقوعه بين النواسخ أو بعد (ظنَّ)، إنما الاعتبار عنده أحقية الموضع بالاسم وطلبه له دون الفعل، فكل موضع يطلب فيه اسما فالعماد جائز عنده، فكأنه وقاية من مباشرة الفعل لهذا الموضع، ومثل لذلك بالأمثلة السابقة، وأجاز كذلك مجيئه قبل النكرة، فهو لا يرى وجوب وقوعه بين معرفتين.

فالفراء خالف الجمهور في هذين الشرطين، قال أبو جعفر النحاس في توجيه الآية السابقة: «وزعم الفراء أنّ (هو) عماد وهذا عند البصريين خطأ لا معنى له؛ لأن العماد لا يكون في أول الكلام»[1].

وذكر أبو حيان أن تخريج الفراء لا يجوز عند البصريين؛ لوقوعه في محظورين عندهم، أحدهما: وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تُقارب المعرِفة، لأن التَّقدير: وإخراجُهُم هو مُحَرَّمٌ، فـ(مُحَرَّمٌ) نكرةٌ لا تُقارِبُ المعرفةَ، والثَّاني: أن فيه تقديم الفصل، وشرطُه عند البصريين أنْ يكون متوسطًا بين المبتدأ والخبر، أو بين ما هما أصله[2].

والجمهور يخرج الضمير في الآية السابقة على الشأن والقصة؛ لعدم توفر الشروط السابقة فيه[3].

الفنقلة الثالثة: توجيه الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة:150] على الاستثناء المنقطع.

قال الفراء: «وقوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ قول القائل: كيف استثنى الذين ظلموا في هذا الموضع؟

ولعلهم توهّموا أن ما بعد (إلا) يخالف ما قبلها، فإن كان ما قبل إلا فاعلا كان الَّذِي بعدها خارجا من الفعل الَّذِي ذكر، وإن كان قد نفى عما قبلها الفعل ثبت لما بعد إلا كما تقول: ذهب الناس إلا زَيْدًا، فزيد خارج من الذهاب، ولم يذهب الناس إلا زَيْدٌ، فزيد ذاهب، والذهاب مثبت لزيد.

فقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ معناه: إلا الذين ظلموا منهم، فلا حجة لهم ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ [البقرة:150] وهو كما تقول فِي الكلام: الناس كلهم لك حامدون إلا الظالم لك المعتدي عليك، فإن ذلك لا يعتد بعداوته ولا بتركه الحمد لموضع العداوة، وكذلك الظالم لا حجة له، وقد سمي ظالِمًا.

وقد قال بعض النحويين: إلا في هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قال: لئلا يكون للناس عليكم حجةٌ ولا للذين ظلموا، فهذا صواب فِي التفسير، خطأ فِي العربية؛ إنما تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهنالك تصير بمنزلة الواو كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة، تريد: (إلّا) الثانية أن ترجع على الألف، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت: اللهمّ إلا مائة، فالمعنى له على ألف ومائة، وأن تقول: ذهب الناس إلا أخاك، اللهم إلا أباك، فتستثني الثاني، تريد: إلا أباك وإلا أخاك»[4].

(1) الفراء، إعراب القرآن، 66/ 1.

(2) ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 470/ 1.

(3) ينظر: الزجاج، إبراهيم بن السرّي. معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط1، (1408هـ - 1988م)167/ 1، النحاس، أحمد بن محمد. إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1421هـ)، 66/ 1، الكشاف 160/ 1، تفسير البحر المحيط 470/ 1.

(4) الفراء، معاني القرآن، 90-89/ 1.

يجيب الفراء في هذه الفنقلة عن توجيه الاستثناء في الآية السابقة، حيث يرى أن الاستثناء في الآية السابقة من قبيل الاستثناء المنقطع؛ أي أن المستثنى فيه ليس من جنس الأول، وهذا قول الكوفيين وكذلك البصريين، لأن الحجة عندهم هي الدليل الصحيح، والذين ظلموا لا حجةَ لهم، فهم يحتجون عليهم بغير حجة، واختلف كل من الفريقين في تقدير (إلا): فالبصريون يقدرونها بـ(لكنَّ)، والكوفيون بـ(سوى)، وتقدير الكلام: لكن -أو سوى- الذين ظلموا يجادلونكم بالباطل، فلا حجة لهم، بل يتعلقون بالشبهة ويضعونها موضع الشبهة[1].

وهذا الموضع من المواضع التي اختلف فيها النحاة والمفسرون، ومثار الخلاف هو: هل الحُجَّة هو الدليل الصحيح أو الاحتجاج صحيحًا كان أو فاسدًا؟

قال أبو جعفر النحاس: «﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[البقرة:150] ليس بتمام ولا كاف؛ لأن ما بعده وإن كان استثناء ليس من الأول فإنه متعلق به راجع إليه...؛ والتقدير في العربية على مذهب سيبويه: لكن الذين ظلموا من الناس فإنهم يحتجون عليكم، فالاستثناء الذي ليس من الأول لا بد أن يكون متعلقًا بالأول»[2].

فالذين ذهبوا إلى أنه استثناء منقطع يقولون بأن المراد بالناس اليهود ثم استثنى كفار العرب.

وذهب جمع من النحاة وأغلب المفسرين إلى أن الاستثناء في الآية متصل؛ لعموم لفظة الناس، قال أبو حيان: «وأما على قراءة الجمهور، فالاستثناء متصلٌ، قاله ابن عباسٍ وغيره، واختاره الطبري، وبدأ به ابن عطية، ولم يذكر الزمخشري غيره؛ وذلك أنه متى أمكن الاستثناء المتصل إمكانًا حسنًا، كان أولى من غيره»[3].

قال الزجاج: «وقوله ﷻ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾[البقرة:150]، قال بعضهم: لكن الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم، والقول عندي أن المعنى في هذا واضح: المعنى لئلا يكون للناس عليكم حجة، إلا من ظلم باحتجاجه فيما قد وضح له، كما تقول: ما لك على مِنْ حُجة إلا الظلمَ، أي إلا أن تظلمني، المعنى ما لك عليَّ من حجة ألبتَّة، ولكنك تظلمني، وما لك على حجة إلا ظلمي، وإنما سُميّ ظلمه هنا حجةً؛ لأن المحتج به سماه حجة -وحجَّتُه دَاحِضَةٌ عِنْدَ اللهِ- قال اللهَّ ﷻ: ﴿حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[الشورى:16] سميت حجة إلا أنها حجة مُبْطلَة، فليست بحجة موجبة حقاً، وهذا بيانٌ شاف إن شاءَ اللهَّ»[4].

فالزجاج يرى بأن الاستثناء متصل لا منقطع، خلافا للبصريين والكوفيين.

وقال الزمخشري مستعملًا أسلوب الفنقلة على غرار الفراء: «﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ استثناء من الناس، ومعناه، لئلا يكون حجة لأحد من اليهود إلا للمعاندين منهم القائلين: ما ترك قبلتنا إلى الكعبة إلا ميلًا إلى دين قومه وحبًا لبلده، ولو كان على الحق للزم قبلة الأنبياء، فإن قلت: أي حجة كانت تكون للمنصفين منهم لو لم يحوّل حتى احترز من تلك الحجة ولم يبال بحجة المعاندين؟ قلت: كانوا يقولون ماله لا يحوّل إلى قبلة أبيه إبراهيم كما هو مذكور في نعته في التوراة؟ فإن قلت: كيف

(1) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 178/ 2.
(2) النحاس، أحمد بن محمد، القطع والائتناف، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، بيروت: دار عالم الكتب، ط1، (1413هـ- 1992م)، ص84.
(3) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 42/ 2.
(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 227-226/ 1.

أطلق اسم الحجة على قول المعاندين؟ قلت: لأنهم يسوقونه سياق الحجة، ويجوز أن يكون المعنى: لئلا يكون للعرب عليكم حجة واعتراض في تركك التوجه إلى الكعبة التي هي قبلة إبراهيم وإسماعيل أبى العرب، إلا الذين ظلموا منهم وهم أهل مكة حين يقولون: بدا له فرجع إلى قبلة آبائه، ويوشك أن يرجع إلى دينهم»[1].

وقال ابن عطية: «والمعنى أنه لا حجة لأحد عليكم إلا الحجة الداحضة للذين ظلموا، يعني اليهود وغيرهم من كل من تكلم في النازلة في قولهم: (ما وَلَّاهُمْ) استهزاءً، وسماها تعالى حجة وحكم بفسادها حين كانت من ظلَمة»[2].

وذهب أبو عبيدة إلى أن (إلا) في الآية بمعنى الواو العاطفة، والتقدير عنده: ولا الذين ظلموا، مستشهدًا ببعض الشواهد الشعرية التي قَدَّر فيها (إلا) معنى الواو[3].

قال أبو حيان معقبا على هذا الرأي: «وكان أبو عبيدة يُضعَّف في النحو، وقال الزجاج: هذا خطأ عند حُذَّاقِ النحويين»[4].

ونسب بعض النحويين كالمرادي وابن هشام هذا القول إلى الفراء والأخفش، قال المرادي: « القسم الثالث: التي بمعنى الواو، وهذا قسم نفاه الجمهور، وأثبته الفراء، والأخفش، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وجعلوا من ذلك قوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: 150]»[5].

مع أن كلامهما في هذه الآية ينقض ما نسب إليهما، فالفراء خطَّأ هذا القول في العربية، وإن عدّه صحيحًا في التفسير، وقال في معقبًا على هذا القول في موضع آخر: «وقد قَالَ بعضُ النحويين: إن (إلا) فِي اللغة بِمنزلة الواو، وإنّما مَعْنَى هَذَه الآية: لا يَخافُ لَديّ المرسلونَ ولا من ظلم ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا، وَجَعلوا مثله قول الله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[البقرة:150] أي ولا الَّذِينَ ظلموا، ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا؛ لأني لا أجيزُ قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم، إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الَّذِي بعد إلا من معنى الأسماء قبل إلا، وقد أُرَاهُ جائزًا أن تَقُولَ: عليك ألف سوى ألف آخر، فإن وضعت (إِلَّا) فِي هَذَا الموضع صَلَحت وكانت (إلا) فِي تأويل مَا قالوا. فأمّا مجرّدة قد استُثني قليلها من كثيرها فلا»[6].

فهذا نص صريح منه في رد هذا القول وعدم قبوله.

أما الأخفش فكلامه في معاني القرآن صريح في تقدير (إلا) حيث قال: «وقال: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[البقرة:150]

(1) الزمخشري، الكشاف، 206/ 1.
(2) ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1422هـ)، 225/ 1.
(3) ينظر: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، (1401هـ - 1981م)، 60/ 1.
(4) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 43/ 2.
(5) المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ود.محمد فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، (1992م)، ص518، وينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، ط1، (1992م)، ص101؛ وابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. تحقيق: د.محمد بركات، دمشق: دار الفكر، د.ط، (1980م)، 442/ 2.
(6) الفراء، معاني القرآن، 287/ 2.

فهذا معنى «لكنّ»، وزعم يونس انه سمع اعرابياً فصيحا يقول: «ما أَشْتَكِي شَيْئاً إلاَّ خَيْراً» وذلك أنه قيل له: «كَيْفَ تَجِدُكَ»[1].

صحيح أنهما أجازا أن تكون (إلا) بمعنى الواو ولكن في مواضع أخر ليس منها هذا الموضع، ولعل هذا ما جعل أصحاب كتب الخلاف وبعض النحاة ينسبون هذا القول للكوفيين على إطلاقه -ولا شك أن الفراء من أئمتهم - ويذكرون من ذلك تقدير (إلا) في هذه الآية، وهذه النسبة ليست دقيقة على ما اتضح لنا[2].

الفنقلة الرابعة: توجيه التذكير في قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾[المزمل:18].

قال الفراء: «والعرب ربما ذكرت فعل المؤنث إذا سقطت منه علامات التأنيث، قال الفراء: أنشدني بعضهم[3]:

فهيَ أَحْوى مِن الرِّبْعيِّ خاذلة
والعَينُ بالإثمدِ الحاريِّ مكْحُولُ

ولم يقل: مكحولة، والعين أنثى للعلة التي أنبأتك بها، قال: وأنشدني بعضهم[4]:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها
ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

وأما قوله: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ فإن شئت جعلت السماء مؤنثة بمنزلة العين، فلما لم يكن فيها هاء مما يدل على التأنيث ذكر فعلها كما فعل بالعين والأرض في البيتين، ومن العرب من يذكر السماء؛ لأنه جمع كأن واحدته سماوة أو سماءة، قال: وأنشدني بعضهم[5]:

(1) المرجع السابق، 162/ 1.

(2) ينظر: العكبري، عبد الله بن الحسين. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين، بيروت-لبنان: دار الغرب الإسلامي، ط1، (1986م)، ص404؛ وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 216/ 1.

(3) البيت من البسيط، لطفيل الغنوي وهو الغنوي، طفيل، الديوان، بشرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، بيروت: دار صادر، (د.ط)، (1997م)، ص29، والرواية فيه: (إذْ هِيَ أَحْوى مِنَ الربْعيِّ حَاجُبُه)، وهو من شواهد: سيبويه، الكتاب، 46/ 2؛ والفارسي، الحسن بن أحمد، التكملة، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، بيروت-لبنان: عالم الكتب، ط2، (1419هـ-1999م)، ص310؛ وابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د.حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط1، (1985م)، 669/ 2؛ وابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، (1417هـ - 1996م)، 38/ 6؛ وابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاق، 638/ 2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 364/ 5.

(4) البيت من المتقارب؛ ولعامر بن جُوَين الطائي؛ وهو من شواهد: سيبويه، الكتاب، 46/ 2؛ والأخفش، معاني القرآن، 62/ 1؛ وابن الأنباري، محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق: د.محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية: وزارة الأوقاف، والقاهرة: لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د.ط)، (1401هـ- 1981م)، 363/ 1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 361/ 3؛ وابن مالك، شرح التسهيل، 112/ 2؛ وابن هشام، مغني اللبيب، ص860؛ والشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: د.عياد الثبيتي، مكة المكرمة: مكتبة دار التراث، (د.ط)، (1996م)، 354/ 6؛ والأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القهرة: المكتبة التوفيقية، (د.ط)، (د.ت)، 400/ 1.

(5) البيت من الوافر؛ ولم أقف على قائله؛ وهو من شواهد: النحاس، إعراب القرآن، 42/ 5؛ وابن عطية، المحرر الوجيز، 389/ 5؛ والطبري، تفسير الطبري، 392/ 23؛ وابن الأنباري، المذكر والمؤنث، 493/ 1؛

فلو رفَع السماءُ إليه قومًا

لحِقْنا بالسماءِ مع السَّحابِ

فإن قال قائل: أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ قلت: ذلك قبيح وهو جائز؛ وإنما قبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فِيهِ مكنى من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكرا قبله مؤنث، والذين استجازوا ذلك قَالُوا: يذهب به إلى المعنى، وهو فِي التقديم والتأخير سواء قال الشاعر[1]:

فإنْ تعْهَدِي لامرئٍ لمةً

فإنَّ الحوادثَ أزرى بها

ولم يقل: أزرين بها ولا أزرت بها، والحوادث جمع ولكنه ذهب بها إلى معنى الحدثان»[2].

يجيب الفراء في هذه الفنقلة عن حكم تذكير الفعل إذا سُبق بمؤنث واستُتر ضميره فيه، ويرى أنه من القبيح أن يذكر الفعل في هذه الحالة؛ حتى لا يعود الضمير المذكر على الاسم المؤنث؛ لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه، إلا أنه يستساغ في الشعر للضرورة، والذي سوغه عدة أمور: كون تأنيثه غير حقيقي، وليس فيه علامة تأنيث، وكذلك تأويله بمذكر.

فالفراء ذكر علة القبح في تذكير الفعل، وهي الموافقة، وأضاف ابن يعيش علة أخرى وهي قطع التوهم أي كيلا يُتوهّم أن الفعل مسندٌ إلى شيء من سببه، فيُنتظرَ ذلك الفاعلُ؛ فَلذلك لزم إلحاقُ العلامة لقَطْعِ هذا التوهُّم[3].

ومع وجود مسوغات تذكير الفعل إلا أن جمهور النحاة جعلوه خاصًا بالشعر، ويحملونه على التأويل بمذكر أو على الضرورة الشعرية، فالعين في البيت السابق محمولة على الطرف أو العضو، والأرض محمولة على المكان، ولا يجيزون اقتياسه على ما ورد في الشعر، خلافًا لابن كيسان الذي احتج بالبيت السابق:

.....

وَلَا أَرض أبقل إبقالها

قال: وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول أبقلت ابقالها بِالنَّقْل[4].

قال ابن يعيش: وذلك قليل قبيح، ومُجازُه على تأويلِ أنّ الأرض مكانٌ، فكأنّه قال: «ولا مكان أبقل إبقالها»، والمكانُ مذكّر»[5].

أما في قوله تعالى: ﴿السَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ فذكر الفراء في تذكيرها وجهين، أحدهما: خلوها من علامة التأنيث، حيث لم يكن تأنيثها حقيقيا، فجاز تذكيرها، كما ذُكرتا (عين) و(أرض) في البيتين السابقين.

والآخر: أنها من قبيل اسم الجنس، الذي يُفرَّق بينه وبين واحده بالتاء، فيقال: سَماءة، أو سماوة، واسم الجنس يجوز فيه التذكير والتأنيث، وجاء (منفطر) على التذكير، مستشهدًا بقول الشاعر:

فلو رفَع السماءُ إليه قومًا

لحِقْنا بالسماءِ مع السَّحابِ

وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 318/ 10.

(1) البيت من المتقارب للأعشى وهو في: الأعشى، ميمون بن قيس. الديوان، تحقيق: د. محمد حسين، الجماميز: مكتبة الآداب، (د.ط)، (د.ت)، ص221؛ وهو من شواهد: سيبويه، الكتاب، 46/ 2؛ والأخفش، معاني القرآن، 62/ 1؛ وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 629/ 2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 361/ 3؛ وابن مالك، شرح التسهيل، 112/ 2؛ والأشموني، شرح الأشموني، 399/ 1.

(2) الفراء، معاني القرآن، 127/ 1.

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 361/ 3.

(4) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص860؛ والشاطبي، المقاصد الشافية، 354/ 6.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 361/ 3.

ورد هذا القول الأخفش حيث قال: «ولم نسمع هذا من العرب»[1].

وذهب إلى أن تذكيرها من باب المجاز، أي: السقف، وقال بهذا التوجيه: أبو عمرو بن العلاء، وأبو عبيدة، والكسائي، والأخفش[2].

وذهب الخليل إلى أن تذكيرها على النسب، أي: ذات انفطار، كما يقولون: امرأة مرضع، أي: ذات رضاع[3].

أما الزمخشري فأولها على: السماء شيءٌ منفطر به، فجعل (منفطر) صفة لخبر محذوف مقدر بمذكر وهو شيء[4].

الفنقلة الخامسة: امتناع الرفع في قوله تعالى: ﴿ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[البقرة:246].

قال الفراء: "وقوله: ﴿ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، (نقاتل) مجزومة لا يجوز رفعها، فإن قرئت بالياء «يقاتل» جاز رفعها وجزمها، فأما الجزم فعلى المجازاة بالأمر، وأما الرفع فأن تجعل (يقاتل) صلة للملك كأنك قلت: ابعث لنا الَّذِي يقاتل، فإذا رَأَيْت بعد الأمر اسما نكرة بعده فعل يرجع بذكره أو يصلح فِي ذلك الفعل إضمار الاسم، جاز فِيهِ الرفع والجزم تقول فِي الكلام: علمني علما أنتفع به، كأنك قلت: علمني الَّذِي أنتفع به، وإن جزمت (أنتفع) على أن تجعلها شرطا للأمر وكأنك لم تذكر العلم جاز ذلك، فإن ألقيت «به» لم يكن إلا جزما لأن الضمير لا يجوز في (أنتفع) ألا ترى أنك لا تقول: علمني علما أنتفعه.

فإن قلت: فهلا رفعت وأنت تريد إضمار (به)؟

قلت: لا يجوز إضمار حرفين، فلذلك لم يجز في قوله (نقاتل) إلا الجزم»[5].

يجيب الفراء في هذه الفنقلة عن علة امتناع الرفع مع الإضمار في الفعل (أنتفع)، وقياسه على الآية الكريمة، حيث ذكر أن الوجه في قوله تعالى: (نقاتلْ) الجزم وجوبًا، لوقوعه جوابًا للطلب (ابعث)، ولا يجوز فيه الرفع، وهي قراءة الجمهور.

بخلاف (يقاتلُ) فإنه يجوز فيه الوجهان: الجزم على جواب الطلب، والرفع لوقوعه جملة للصلة، بمعنى: ابْعَثْ لنا الذي يُقَاتِلُ في سبيلِ الله، وقرأ بهذا الوجه الضحاك وابن أبي عبلة[6].

وهذا التوجيه الذي وجَّه به الفراء هو توجيه الجمهور، حيث توجَّبَ الجزمُ في (نقاتلْ) لتوفر شروطه، وهي وقوعه جوابا للطلب بحيث يكون مسببًا عنه، وكذلك حذف الفاء منه.

إلا أنهم وجهوا الرفع في قراءة (يقاتلُ) على وقوعه صفة للملك، أي: ابعث لنا ملكا يقاتلُ في سبيل الله[7].

---

(1) الفراء، معاني القرآن، 62/ 1.

(2) ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، 274/ 1؛ والأخفش، معاني القرآن، 62/ 1؛ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 319/ 10.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، 47/ 2؛ وابن الأنباري، التكملة، ص357؛ وابن عطية، المحرر الوجيز، 389/ 5؛ والنحاس، إعراب القرآن، 42/ 5.

(4) الزمخشري، الكشاف، 642/ 4.

(5) الفراء، معاني القرآن، 157/ 1.

(6) ينظر: القرطبي، تفسير القرطبي، 244/ 3؛ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط 570/ 2؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، 515/ 2.

(7) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 326/ 1؛ والنحاس، إعراب القرآن، 121/ 1؛ والقرطبي، تفسير القرطبي، 244/ 3؛ وابن عطية، المحرر الوجيز، 330/ 1، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 570/ 2.

وممن وافق الفراء في توجيه الرفع الطبري في تفسيره[1].

ومنع الفراء جواز الرفع في (نقاتل)؛ لأن الرفع يقتضي الإضمار، بمعنى: الذي نُقاتِلُ به في سبيلِ الله، والعلة في منعه للرفع كثرة الحذف فيه؛ لأنه يقتَضي حذف حرف الجر والضمير وهذا ممتنع؛ لكونه إجحاف مخل، قال الطبري: «فإن ذلك غيرُ جائزٍ؛ لأن العرب لا تُضْمِرُ حرفين»[2].

ومنهم من وجه الرفع في (نقاتلُ) على تقدير: (إنا نقاتلُ)، قال الزجاج: «ولكن (نقاتلْ) هو الوجهُ الذي عليه القراء، والرفع فيه بعيد، يجوز على معنى: فَإنا نقاتلُ في سبيل الله، وكثيرٌ مِن النَّحوِّيينَ، لا يُجِيزُ الرفْعَ فِي نُقَاتِل»[3].

وممن ذكر هذا التوجيه أبو جعفر النحاس في كتابه معاني القرآن[4].

وذكر أبو حيان في تفسيره توجيها آخر لبعض النحويين، وهو أن الرفع في (نقاتلُ) على الحال من المجرور[5].

وحصر ابن يعيش أوجه الرفع في الفعل الذي لم يُقصد به الجزاء على ثلاثة أوجه، حيث قال: «والرفع على أحد ثلاثة أشياء: إمّا الصفة إن كان قبله ما يصح وصفه به؛ وإمّا حالاً إن كان قبله معرفة؛ وإمّا على القطع والاستئناف»[6].

(1) ينظر: الطبري، تفسير الطبري، 442/ 4.
(2) المرجع السابق.
(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 326/ 1.
(4) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 121/ 1.
(5) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير؛ 570/ 2.
(6) ابن يعيش، شرح المفصل، 279/ 4.

الفنقلة السادسة: توجيه (يخشى) في قراءة: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه:77].

قال الفراء: «وقد قرأ يحيى بْن وثاب وحمزة[7]: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ بالجزاء المحض[8].

فإن قلت: فكيف أثبتت الياء فِي (تخشى)؟

(7) يحيى بن وثاب الأسدي، تابعي ثقة كبير من العباد الأعلام، روى عن ابن عمر وابن عباس، وكان من قرّاء أهل الكوفة، وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي، أحد القراء السبعة، كان إماما حجة، قيمًا بكتاب الله تعالى، حافظا للحديث، قرأ حمزة على حمران بن أعين وقرأ حمران على يحيى بن وثّاب، وقرأ يحيى على عبيد بن نضيلة، وقرأ عبيد على عبد الله بن مسعود، وقرأ عبد الله على النبي ﷺ (ينظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ضبط وتحقيق: د بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، (1400هـ- 1413هـ)، 1/ 31؛ والذهبي، محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1417هـ- 1997م) 1/ 93؛ والداني، عثمان بن سعيد. جامع البيان في القراءات السبع، الإمارات: جامعة الشارقة، ط1، (1428هـ- 2007م)، 1/ 269.

(8) ينظر: ابن مجاهد، أحمد بن موسى. السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف ط1، (1400هـ)، ص421؛ والفارسي، الحسن بن أحمد. الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دمشق-بيروت: دار المأمون للتراث، ط2، (1413هـ- 1993م)، 5/ 239؛ وابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد. حجة القراءات تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط5، (1418هـ- 1997م)، ص458؛ وابن الجزري، محمد بن محمد. النشر في القراءات العشر، تصحيح: علي محمد الضبَّاع، مصر، دار الكتب العمومية، (د.ط)، (د.ت)، 2/ 321؛ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 7/ 362.

قلت: فِي ذلك ثلاثة أوجه إن شئت استأنفت «وَلا تَخْشى» بعد الجزم، وإن شئت جعلت (تخشى) فِي موضع جزم وإن كانت فيها الياء لأن من العرب من يفعل ذلك قال بعض بني عبس[1]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فأثبتت الياء فِي (يأتيك) وهي فِي موضع جزم لأنه رآها ساكنة، فتركها على سكونها كما تفعل بسائر الحروف... وأنشدني بعضهم فِي الواو[2]:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا
مِنْ سَبِّ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُوْ وَلَمْ تَدَعِ

والوجه الثالث أن يكون الياء صلةً لفتحة الشين كما قال امرؤ القيس[3]:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي
.....

فهذه الياء ليست بلام الفعل هِيَ صلة لكسرة اللام كما توصل القوافي بإعراب رويها»[4].

يجيب الفراء في هذه الفنقلة عن تساؤل من أشكل عليه إثبات الألف من الفعل (يخشى) وذلك في قراءة من جزم (تخف)، وأجاز أن يكون ذلك على أحد ثلاثة أوجه، أحدها: الرفع على الاستئناف أي الابتداء.

وثاني الأوجه: جواز أن يكون (يخشى) في موضع الجزم لسكون الألف، مستشهدا بالبيتين السابقين، حيث أثبت الياء في (يأتيك) والواو في (تهجو) وهما في موضع جزم بـ(لم)، فهذه الأفعال

(1) البيت من الوافر، لقيس بن زهير، وهو في: أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين. الأغاني، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط1، (1345هـ- 1927م)، 131/ 17، وهو من شواهد: سيبويه، الكتاب، 316/ 3؛ وابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق: محمد النجار، بيروت-لبنان: عالم الكتب، ط3، (1983م)، 333/ 1؛ وابن الشجري، هبة الله بن علي. أمالي ابن الشجري، تحقيق: د.محمود الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، (1992م)، 127/ 1؛ وابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربية، تحقيق: محمد البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، د.ط، (1957م)، 103؛ وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 26/ 1؛ والمرادي، الجنى الداني، ص50؛ وابن هشام، عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك-ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك-، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا- بيروت: المكتبة العصرية، (د.ط)، (د.ت)، 6/ 1؛ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، بيروت-لبنان: مؤسسة الرسالة، ط1، (1985م)، 280/ 5؛ والبغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط4، (1997م)، 359/ 8.

(2) البيت من البسيط لزبّان بن العلاء في: الحموي، معجم الأدباء، 158/ 11؛ وهو من شواهد: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 630/ 2؛ وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 24/ 1؛ و ابن يعيش، شرح المفصل، 104/ 10؛ و ابن عصفور، علي بن مؤمن. الممتع الكبير في التصريف، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط1، (1996م)، 537/ 2؛ والأزهري، شرح التصريح، 87/ 1؛ والسيوطي، همع الهوامع، 52/ 1؛ والبغدادي، خزانة الأدب، 359/ 8.

(3) صدر بيت من الطويل، وعجزه: (بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ)، وهو في: الكندي، امرؤ القيس بن حجر، الديوان، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، بيروت: دار المعرفة، ط2، (1425هـ- 2004م)، ص 77؛ وهو من شواهد: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 513/ 2؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 419/ 1؛ وابن الخباز، توجيه اللمع، ص 118؛ والأزهري، شرح التصريح، 202/ 2؛ والأشموني، شرح الأشموني، 941/ 2؛ والبغدادي، خزانة الأدب، 326/ 2.

(4) الفراء، معاني القرآن، 162-161/ 1.

معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة.

والوجه الثالث: أن يكون إثباتها من قبيل الإشباع كما في بيت امرئ القيس.

وبالنظر إلى هذه الأوجه التي أجازها الفراء في (يخشى) في القراءة السابقة نجد أن الوجه الأول يكاد يكون محل اتفاق بين النحاة والمفسرين، حيث نص عليه سيبويه وجل النحويين، إذ وجهوا الرفع فيه على الاستئناف والابتداء، والتقدير فيه: وأنت لا تخشى، أو: ولا أنت تخشى[1].

أما الوجه الثاني الذي هو اعتبار (يخشى) في موضع الجزم وأن علامة الجزم فيه حذف الحركة المقدرة على الألف كما حذفت في الفعلين (ألم يأتيك) و(لم تهجو)، فهو محل خلاف بين النحويين، فمنهم من ذكره من بين الأوجه الجائزة في هذه المسألة، كابن الشجري والزمخشري والطبري والعكبري وأبي حيان والسمين الحلبي[2].

وذهب بعضهم كالزجاجي والأعلم الشنتمري وأبي حيان، إلى أنها لغة ضعيفة لبعض العرب، إلا أن الزجاجي قصر هذه اللغة على المعتل بالواو والياء دون الألف، وذلك لقبولهما الحركة بخلاف الألف[3].

وذكر ابن الشجري أنهم أثبتوا الألف في موضع الجزم تشبيها لها بالياء[4].

أما الجمهور فيرى أنها للضرورة وليست بلغة[5].

في حين أنكر بعض النحاة هذا الوجه، وغلَّط الفراء في القول به، ومنهم أبو علي الفارسي حيث قال: «ولا تحمله على قول الشاعر[6]:

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، 98/ 3؛ والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 199/ 1؛ والنحاس، إعراب القرآن، 36/ 3؛ والزمخشري، الكشاف، 78/ 3؛ والطبري، تفسير الطبري، 122/ 16؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 281/ 4؛ والقرطبي، تفسير القرطبي، 128/ 11؛ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 362/ 7؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، 82/ 8.

(2) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 128/ 1؛ والزمخشري، الكشاف، 78/ 3؛ والطبري، تفسير الطبري، 122/ 16؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 281/ 4؛ والقرطبي، تفسير القرطبي، 128/ 11؛ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 362/ 7؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، 82/ 8.

(3) ينظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط5، (1417هـ- 1996م)، ص406 - 407، الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، (1415هـ- 1994م)، ص71؛ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 362/ 7.

(4) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 129/ 1.

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب، 316/ 3، البطليوسي، عبد الله بن محمد. الحلل في شرح أبيات الجمل، تحقيق: يحيى مراد، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط)، (1424هـ- 2003م)، ص87؛ وابن مالك، شرح التسهيل، 55/ 1؛ والشاطبي، المرادي، حسن بن قاسم. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، القاهرة: مكتبة الكليات، ط2، 351/ 1؛ وابن هشام، أوضح المسالك، 94/ 1؛ والأشموني، شرح الأشموني، 84/ 1؛ والسيوطي، همع الهوامع، 205/ 1؛ والبغدادي، عبد القادر بن عمر. شرح أبيات مغني اللبيب تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، بيروت: دار المأمون للتراث، ط2، (1393م)، 355/ 2.

(6) عجز بيت من الطويل، وصدره: (وتَضحَكُ مِنِّي شَيخَةٌ عَبشَمِيَّةٌ)، والبيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي وهو في: أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، 258/ 16، وهو من شواهد: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 76/ 1؛ وابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق:

.....

كأنْ لم تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمانِيَا

ولا على نحو[1]:

.....

ولا تَرضَّاهـا ولا تَمَلَّـقِ

لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة الشعر»[2].

وشنع عليه، أبو جعفر النحاس، حيث قال: «والتقدير الآخر ذكره الفراء: أن يكون «ولا تخشى» ينوى به الجزم وتثبت فيه الياء- زعم كما قال الشاعر: .... قال أبو جعفر: هذا من أقبح الغلط أن يحمل كتاب الله جلّ وعزّ على شذوذ من الشعر، وأيضا فإن الذي جاء به من الشعر لا يشبه من الآية شيئًا؛ لأن الواو والياء مخالفتان للألف لأنهما تتحركان والألف لا تتحرك، فللشاعر إذا اضطر أن يقدّرهما متحرّكتين ثم يحذف الحركة للجزم، وهذا محال في الألف»[3].

ومنهم أيضًا خطّاب الماردي، نقل عنه أبو حيان اعتراضه على ابن الأنباري الكوفي بما يراه متقررًا في مذهب البصريين، حيث قال: «ورأيت ابن الأنباري يجيز أن تقول: لم يخشى، ولم يسعى، بإثبات الألف، واحتج بقراءة حمزة (لَاتَخَفْ دَرَكاً وَلَا تَخْشَى) بإثبات الألف وهذا لا يجوز عندنا»[4].

وممن اعترض على هذا القول كذلك ابن عصفور، إذ يقول: «وزعم بعض النحويِّينَ أنَّ العرب قد تُثبِتُ الألف في الجزم ضرورةً، فتَحذف الحركة المقدَّرة، وتُجريها في الإثبات مُجرى الياء والواو، وإن لم يكن تحريكها كتحريكهما، واستدلَّ على ذلك بما أنشده أبو زيد من قوله:

إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ

ولا تَرضَّاها ولا تَمَلَّقِ

وبقراءة حمزةَ: (لا تَخَفْ دَرَكًا ولا تَخشَى)، بجزم «تَخَفْ» وإثبات الألف في «تَخشَى»؛ ألا ترى أنَّ «تَخشَى» معطوف على «لا تخفْ» وهو مجزوم؟ وكذلك أيضًا «تَرضَّاها» في موضع جزم بـ(لا)؛ ألا ترى أنَّه قد عُطِفَ عليه «ولا تملَّقِ» وهو مجزوم؟

ولا حجَّة عندي في شيء من ذلك: أمَّا قوله تعالى: (ولا تَخشَى) فيحتمل أن يكون خبرًا مقطوعًا، كأنَّه قال: وأنت لا تَخشَى، امتثالًا لنهينا لك، وكذلك (ولا تَرضَّاها) يحتمل أن يكون جملة

علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، (ط1)، (1386هـ)، 1/ 69؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 3/ 365؛ وابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط1، (1414هـ)، 3/ 517 (هذذ)؛ والأشموني، شرح الأشموني، 1/ 46؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، 2/ 15؛ والبغدادي، خزانة الأدب، 2/ 196، 202.

(1) عجز بيت من الرجز لرؤبة وصدره: (إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ)، وهو في: العجاج، رؤبة بن عبد الله. الديوان (مجموع أشعار العرب)، تحقيق: وليم البروسي، الكويت: مكتبة ابن قتيبة، (د.ط)، (د.ط)، ص179، وهو من شواهد: ابن جني، الخصائص، 1/ 307؛ وابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ص78؛ شرح الكافية للرضي 2/ 185؛ العيني، محمود بن أحمد. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، القاهرة-جمهورية مصر العربية: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، (1431هـ-2010م)، 1/ 236؛ والأزهري، شرح التصريح، 1/ 87؛ والسيوطي، همع الهوامع، 1/ 52؛ والبغدادي خزانة الأدب، 8/ 359.

(2) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 5/ 239-240.

(3) النحاس، إعراب القرآن، 3/ 36.

(4) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، 2/ 848.

خبريَّة، في موضع الحال، كأنه قال: فطَلِّقْ وأنت لا تَرضَّاها»[1].

هذه بعض الردود على التوجيه الذي أجازه الفراء في توجيه القراءة في (لَا تَخَفْ دَرَكاً وَلَا تَخْشَى)، مما يشعر بأن هذا القول هو أضعف الأقوال في توجيه هذه القراءة، ومما يضعف الاحتجاج له بالشواهد الشعرية هو حملها على الضرورة كما تقدم.

أما التوجيه الثالث لهذه القراءة -وهو أن إثبات هذا الحرف من قبيل الإشباع لمراعاة فواصل الآيات- فقد وافقه فيه جمع من النحاة كالسيرافي وأبي علي الفارسي والزمخشري والقرطبي والعكبري، والشاطبي[2].

وقال عنه أبو حيان: «وهذا تأويل حسن»[3].

وأضاف سيبويه وغيره من النحويين توجيها آخر -غير الاستئناف- وهو جعله حالًا من الضمير في (اضرب)، والتقدير: اضربه غير خائفٍ ولا خاشٍ[4].

الفنقلة السابعة: الرفع بواو المصاحبة.

قال الفراء: «فإن قلت: فما تقول فِي قول الشاعر[5]:

الآنَ بَعْدَ لجَاجَتِي تَلحُونَنِي
هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالقُلُوبُ صِحَاحُ

بم رفع التقدم؟ قلت: بمعنى الواو فِي قوله: (والقلوب صحاح)، كأنه قال: العظة والقلوب فارغة، والرطب والحر شديد، ثُمَّ أدخلت عليها هلا وهي على ما رفعتها، ولو نصبت التقدم بنية فعل كما تقول: أتيتنا بأحاديث لا نعرفها فهلا أحاديث معروفة»[6].

يجيب الفراء في هذه الفنقلة عن عامل الرفع في كلمة (التقدم) في البيت السابق، حيث ذهب إلى أن (التقدم) مبتدأ ورافعه واو المصاحبة التي سدت مسد (مع)، وهذه الواو أغنت عن الخبر، وبذلك تكون هي الرافعة للمبتدأ؛ لأن المبتدأ والخبر يترافعان، أي كل منهما يرفع صاحبه بحسب المذهب الكوفي[7].

---

(1) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص343.

(2) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، 199/ 1؛ والفارسي، الحجة للقراء السبعة، 240/ 5؛ والزمخشري، الكشاف، 78/ 3؛ والعكبري، عبد الله بن الحسين. التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط)، (1976م)، 899/ 2، والقرطبي، تفسير القرطبي، 128/ 11؛ والشاطبي، المقاصد الشافية، 240/ 1.

(3) أبو حيان، محمد بن يوسف. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د.حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط1، (1997م) 209/ 1.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، 98/ 3؛ والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، 899/ 2؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، 82/ 8.

(5) البيت مجهول القائل، ومعناه: أنكم تلومونني الآن بعد ما وقع بيني وبينه، فهلا كان ذلك والقلوب عامرة بالمحبة. ينظر: ثعلب، أحمد بن يحيى. مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مصر: دار المعارف، ط2، (1960م)، ص75، وهو من شواهد: ابن مالك، شرح الكافية الشافية 653/ 3؛ والمالقي، أحمد بن عبد النور. رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، (د.ط)، (د.ت)، ص 408؛ والمرادي، الجنى الداني، ص614؛ وابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، ط20، (1980م)، 395/ 2.

(6) الفراء، معاني القرآن، 198/ 1.

(7) وهذه من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين

فالفراء يذهب إلى أن الخبر في البيت السابق هو الواو التي بمعنى (مع)، وليس هنالك خبر محذوف.

وفي هذه الفنقلة قضيتان لا بد من مناقشتهما:

القضية الأولى: اعتبار (التقدم) في البيت السابق مبتدأ، وهذا يعني جواز مجيء الجملة الابتدائية بعد (هلَّا)، وهذا ممتنع عند الجمهور؛ لأنّ أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال، فلا يليها إلا فعل أو معموله، وعلى هذا فإن إعرابه عندهم: فاعل لفعل محذوف، وتقديره: هلا وُجد التقدم، أو هلَّا كان التقدم، على إضمار كان التامة[1].

وبعضهم جعلها من باب الضرورة الشعرية، قال ابن جني بعد أن أورد بيت الحماسة[2]:

ونُبِّئْتُ ليلى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ
إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

»(هلا) من حروف التحضيض، وبابه الفعل، إلا أنه في هذا الموضع استعمل الجملة المركبة من المبتدأ والخبر في موضع المركبة من الفعل والفاعل، وهذا في نحو هذا الموضع عزيز جدًا«[3].

وتبعه الرضي في ذلك حيث قال: «وجاءت الاسمية بعدها في ضرورة الشعر»[4].

والقضية الثانية: إذا وقع الخبر بعد واو صريحة في المعية، نحو: كلُّ رجلٍ وضيعته، هل هو محذوف؟ أو هو: (وضيعته)؟

فالكوفيون وعلى رأسهم الفراء ومعهم الأخفش ذهبوا إلى أن الخبر لم يحذف، إنما أغنت عنه الواو التي بمعنى (مع) أي كل رجل مع ضيعته، فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير، واختار ابن خروف هذا المذهب.

أما البصريون فذهبوا إلى أن تقدير الكلام: كل رجل وضيعته مقترنان، فالخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة، وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام (مع)، ولو جيء بـ(مع) لكان الكلام تامًا[5].

ناقشها أبو البركات ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة: رافع المبتدأ والخبر، ص40.

(1) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، تحقيق: د.سيدة حامد عبد العال، ود.تغريد حسن عبد العاطي، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، (د.ط)، (د.ت)، ص394؛ والاستراباذي، شرح الكافية، 443/ 4؛ والمالقي، رصف المباني، ص403؛ وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 645/ 3؛ والمرادي، الجنى الداني، ص613؛ وابن هشام، مغني اللبيب، 483/ 1؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 57/ 4.

(2) البيت من الطويل، وينسب إلى قيس بن الملوح، وهو في، ابن الملوح، قيس. الديوان، تحقيق: يسري عبد الغني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1420هـ-1999م)، ص154، ويروى لابن الدمينة أيضًا: وهو في ثعلب، أحمد بن يحيى. ديوان ابن الدمينة، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، القاهرة: مكتبة دار العروبة، (د.ط)، (1378هـ- 1959م) ملحق الديان، ص 206، وهو من شواهد: الاستراباذاي، شرح الكافية، 443/ 4؛ والمالقي، رصف المباني، ص403؛ والمرادي، الجنى الداني، ص613؛ وابن هشام، مغني اللبيب، 483/ 1؛ والسيوطي، همع الهوامع، 477/ 2؛ والبغدادي، خزانة الأدب، 463/ 1.

(3) ابن جني، التنبيه على شرح مشكل الحماسة، ص394.

(4) الاستراباذي، شرح الكافية، 443/ 4.

(5) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، 437/ 2؛ والاستراباذي، شرح الكافية، 282/ 1؛ وأبو حيان، التذييل والتكميل، 283/ 3؛ وابن هشام، أوضح المسالك، 221/ 1؛ والشاطبي، المقاصد الشافية، 111/ 2؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 198/ 1؛ والأزهري، شرح التصريح، 180/ 1؛ والسيوطي، همع الهوامع، 338/ 1.

قال الرضي عن مذهب الكوفيين: «وفيه نظر؛ لأن الواو وإن كانت بمعنى (مع) تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه، فإذا كان (وضيعته) عطفا على المبتدأ لم يكن خبرًا»[1].

وأورد كذلك إشكالًا مماثلا في مذهب البصريين وهو أنه إذا لم يكن هنالك لفظ يسد مسد الخبر فكيف حُذف وجوبًا؟

ورأى أن الظاهر هو أن حذف الخبر في هذا الاستعمال غالب لا واجب[2].

الفنقلة الثامنة: عمل الحروف المقطعة التي في أوائل السور الرفع في ما بعدها.

قال الفراء: «قلت: أرأيت ما يأتي بعد حروف الهجاء مرفوعًا مثل قوله: ﴿**المص * كِتابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ**﴾الأَعرَاف : [2-1] ومثل قوله: ﴿**تَنْزِيلُ الْكِتَابِ**﴾ [السجدة: 1 - 2] وقوله:﴿**الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ**﴾[هود:1] وأشباه ذَلِكَ، بم رفعتَ الكتاب فِي هَؤُلاءِ الأحرف؟

قلت: رفعتُه بِحروف الهجاء التي قبله كأنك قلت: الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتابٌ أنزل إليك مجموعًا، فإن قلت: كأنك قد جعلت الألف واللام والميم والصاد يؤدّين عَن جَميع حروف المعجم، وهو ثلاثة أحرف أو أربعة؟ قلت: نعم، كما أنك تقول: اب ت ث ثَمانية وعشرون حرفًا، فتكتفي بأربعة أحرف من ثَمانية وعشرين».

فإن قلت: إن ألف ب ت ث قد صارت كالاسم لحروف الهجاء كما تقول: قرأت الحمد، فصارت اسمًا لفاتِحة الكتاب، قلت: إن الَّذِي تَقُولُ ليقع فِي الوَهْم، ولكنك قد تَقُولُ: ابنِ فِي اب ت ث، ولو قلت: فِي حاط لجاز، ولعلمت بأنه يريد: ابنِ فِي الحروف المقطعة، فلما اكتفي بغير أوّلها علمنا أن أوّلها لَيْسَ لَهَا باسم وإن كان أوّلها آثر فِي الذكر من سائرها».

فإن قلت: فكيف جاءت حروف ﴿الٓمٓصٓ﴾ و ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مَريَم : 1] مختلفة ثُمَّ أنزلا منزل باء تاء ثاء وهنّ متواليات؟ قلت: إِذَا ذكرن متواليات دللن على أب ت ث، بعينها مقطّعة، وَإِذَا لَمْ يأتين متواليات دَللن عَلَى الكلام المتصل لا عَلَى المقطع»[3].

يجيب الفراء في هذه الفنقلة عن موقع الاسم المرفوع بعد الحروف المقطعة التي في أوائل السور، حيث ذهب إلى أن هذه الحروف عملت الرفع في ما بعدها، وعد الفراء هذه الحروف نائبة عن جميع حروف المعجم، كالاسم لحروف الهجاء، فهي العامل في الاسم المرفوع بعدها، وإعرابها عند الفراء مبتدأ وما بعدها خبر، وتقدير الآية عنده: الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعا، وأطال الفراء الكلام في تقرير هذا المعنى، مجيبا على تساؤلات متعددة حول دلالة هذه الأحرف.

في حين ذهب الكسائي إلى أن عامل الرفع في الأسماء المرفوعة بعد الحروف المقطعة هو إضمار (هذا) أو (ذلك)، فـ(كتاب) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا كتاب أو ذلك كتاب.

وهذا القول استجازه الفراء، إلا أنه قدر أيضا إضمار عامل قبل الحروف؛ لوجوب أن يكون لها موضع، فإن لم تكن عاملة فيما بعدها فهي معمولة لما قبلها، حيث قال: «وكأنه إِذَا أضمرَ (هَذَا) أو

(1) الاستراباذي، شرح الكافية، 1/ 282.
(2) المرجع السابق.
(3) الفراء، معاني القرآن، 1/ 368.

(ذَلِكَ) أضمر لحروف الهجاء ما يرفعها قبلها لأنها لا تكون إلا وَهَا موضع»[1].

وذهب الجمهور إلى موافقة الكسائي في وجوب تقدير الإضمار في الاسم المرفوع بعد هذه الأحرف[2].

وأنكر الزجاج وغيره على القائلين بهذا القول -أعني قول الفراء- وأطال الزجاج في الرد عليهم، وحكى الإجماع في قول الكسائي، وكأنه لم يعتد برأي الفراء في المسألة، حيث يقول: «وقد أجمع النحويون على أن قوله عزَّ وجلَّ: ﴿كتابٌ أُنْزِلَ إليك﴾ مرفوع بغير هذه الحروف، المعنى: هذا كتابٌ أنزلَ إليك، وهو مُجْمِع مَعَهُم على أن ما قَالُوه جائز فيجب اتباعُهم»[3].

وخطأ الزجاجُ هذا القول من ثلاثة أوجه، مجملها: أنه لو كان كما قال لوجب أن يلي هذه الأحرف (كتاب) وقد قال الله جلّ وعزّ: ﴿الم * اللهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران:2-1] ومنها أنه لو كان كما قال لما كانت ﴿الٓمٓ﴾ وكذلك ﴿حمٓ﴾ [غَافِر: 1] مكررةً، ومنها أنه أضمر شيئين لأنه يحتاج أن يقدّر «الم» بعضُ حروفٍ كتابٌ أنزل إليك، ولا يكون هذا كقولك: اب ت ث ثمانية وعشرون حرفًا، لأن هذا اسم للسورة كما تقول: الحمد سبع آيات، والدليل على هذا أنه لا يجوز: ط ظ ر ن ثمانية وعشرون حرفًا[4]، وانتصر ابن عطية للفراء؛ إذ يرى أن ما ردَّ به الزجاج على الفراء لا طائل فيه»[5].

وفي نظري أن قول الفراء معتبر قال به جمع من النحاة والمفسرين، وإن كان الراجح قول الكسائي والجمهور[6].

الفنقلة التاسعة: توجيه نصب (مثل) في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: 23].

قال الفراء: «وَقَدْ رفع عاصم والأعمش (مثلَ) ونصبَها أهلُ الحجاز والحسن[7]، فمن رفعها جعلها نعتا للحق، ومن نصبها جعلها فِي مذهب المصدر، كقولك: إنه لحق حقًّا، وإن العرب لتنصبها إِذَا رفع بها الاسم فيقولون: مثلَ من عبد الله؟ ويقولون: عبدُ الله مثلَك، وأنت مثلَه.

(1) الفراء، معاني القرآن، 369/ 1.

(2) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 314/ 2؛ والنحاس، إعراب القرآن، 44/ 2؛ والطبري، تفسير الطبري، 54/ 10؛ والزمخشري، الكشاف، 85/ 2؛ و الواحدي، علي بن أحمد. التفسِير البسيط، سبك وتنسيق لجنة علمية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، (1430هـ)، 8/ 9، تفسير البحر المحيط 9/ 5، الدر المصون 214/ 5.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 314/ 2.

(4) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 314/ 2؛ والنحاس، إعراب القرآن، 44/ 2.

(5) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 372/ 2.

(6) ينظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.ت)، ص 183؛ والقيسي، مكي بن أبي طالب. مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، بيروت-، مؤسسة الرسالة، ط2، (1405هـ)، 281/ 1؛ و النيسابوري، محمود بن أبي الحسن. إيجاز البيان عن معاني القرآن، تحقيق: د.حنيف بن حسن القاسمي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، (1415هـ)، 319/ 1؛ والقرطبي، تفسير القرطبي، 160/ 7؛ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 9/ 5؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، 214/ 5.

(7) قرأ حمزة والكسائِي وأبو بكر بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص609؛ والفارسي، الحجة في القراء السبعة، 216/ 6؛ وابن زنجلة، حجة القراءات، ص682.

وعلة النصب فيها أن الكاف قَدْ تكون داخلة عليها فتُنصب إِذَا ألقيت الكاف، فإن قَالَ قائل: أفيجوز أن تَقُولُ: زيدٌ الأسدَ شدةً، فتنصب الأسد إِذَا ألقيت الكاف؟ قلت: لا وذلك أن (مثلَ) تؤدي عن الكاف و(الأسدُ) لا يؤدي عَنْهَا»[1].

أجاب الفراء في هذه الفنقلة عن علة النصب في (مثل) من الآية السابقة، وذهب إلى أن (مثل) منصوبة على حذف الكاف، وتقديره: إنَّه لحق كمثل ما أنكم تنطقون، وما زائدة، تقديره: كمثل نطقكم، وتخلص الفراء من تساؤل من ألزمه بنصب (زيد) في: زيدٌ الأسدَ شدةً، قياسًا على النصب في (مثل)؛ لكون إنما أجازه في الآية لأنها تقوم مقام الكاف، بخلاف كلمة (الأسد)، فإنها لا تقوم مقام الكاف.

وأجاز الفراء وجها آخر في نصب (مثل) وهو: أن تكون نعتًا لمصدرٍ محذوف أي: لحَقٌّ حقاً مثلَ نُطْقِكم، وممن وافقه في هذا الإعراب الزجاجي والزمخشري وغيرهما[2].

ولبعض الكوفيين توجيه آخر فيه وهو أن (مثل) منصوب على الظرفية[3].

وذكر بعض النحويين أن (مثل) انتصب على أنه منصوب على الحال، فمنهم من جعله حالًا من النكرة (لحقٌّ) ونُسب هذا القول إلى الجرمِي، ومنهم من جعله حالًا من الضمير في قوله: (لحقٌّ)[4].

وذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن (مثلَ) مبنيٌّ على الفتح في محل رفع صفة، فالحركة فيه حركة بناء لا إعراب، وتعددت أسباب البناء عندهم، فسيبويه والجمهور يرى أنه مبني لكونه مبهمًا أضيف إلى مبني، ومنه قراءة ﴿**أَن يُصِيبَكُم مِثْلَ مَا أَصَابَ**﴾ [هود:89] بفتح اللَّام، وقوله تعالى: ﴿**وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ**﴾[الجن:11]، وقوله ﷻ: ﴿**لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ**﴾[الأنعام:94][5].

والعلة عندهم في بناء (مثل) من جهتين أحدهما: مشابهة (مثل) للظروف في إبهامها، فأعطيت حكمها إذا أضيفت إلى غير متمكن، والآخر: أن المضاف اكتسب من المضاف إليه (ما) بعض أحكامه وهو البناء، قال ابن يعيش: « فأمّا (يومَئذٍ)، و(حينَئذٍ)، و(ساعتَئذٍ)، ففيه وجهان: البناء والإعرابُ. فالإعرابُ على الأصل، والبناء لأنّه ظرفٌ مبهمٌ أضيف إلى غير متمكِّن من الأسماء، فاكتسى منه البناء؛ لأنّ المضاف يكتسي من المضاف إليه كثيرًا من أحكامه، وقد أجروا (غيرًا)، و(مِثْلًا) مُجرى الظرف في ذلك؛ لإبهامهما، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ**﴾[الذاريات:23]، فإن

(1) الفراء، معاني القرآن، 85/ 3.

(2) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 54/ 5؛ والزمخشري، الكشاف، 400/ 4.

(3) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1180/ 2؛ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 554/ 9؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، 49/ 10.

(4) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، 124/ 1؛ والفارسي، الحسن بن أحمد. التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د.عوض بن حمد القوزي، (د.ن)، ط1، (1410هـ-1990م)، 254/ 2؛ والقيسي، مشكل إعراب القرآن الكريم، 697/ 2؛ والعكبري، التبيان في إعراب القرآن 1180/ 2؛ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 553/ 9؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، 49/ 10.

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب، 270/ 1؛ وابن السرَّاج، الأصول في النحو، 275/ 1؛ والسيرافي، شرح الكتاب، 124/ 1؛ والفارسي، التعليقة، 254/ 2؛ والنحاس، إعراب القرآن، 161/ 4؛ والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1180/ 2؛ والقيسي، مشكل إعراب القرآن الكريم 697/ 2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، 287/ 2؛ وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 235/ 1؛ وابن مالك، شرح التسهيل، 262/ 3؛ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 553/ 9؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، 49/ 10؛ والسيوطي، همع الهوامع، 234/ 2.

(مثلًا) مبنيةٌ لإضافتها إلى غير متمكّن، وهو أمثل وُجوهها»[1].

أما المازني فذهب إلى أنه مبني للتركيب مع (ما)، فهما عنده اسم واحد، كـ(خمسة عشر)، قال ابن السراج: «قال أبو عثمان: في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ إن «مِثْلَ» و «ما» جُعِلا اسمًا واحدًا مثل: خمسة عشر»[2].

وقال ابن جني: «وأخبرنا أبو علي أن أبا عثمان ذهب في قول الله تعالى: {إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ} إلى أنه جعل (مثل) و(ما) اسمًا واحدًا، فبنى الأول على الفتح، وهما جميعًا عنده في موضع رفع لكونهما صفة لـ(حق)»[3].

هذه أبرز الأوجه في إعراب (مثلَ) في قراءة من قرأ: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ وأصحها ما ذهب إليه سيبويه، قال أبو جعفر النحاس: «وفي نصبه أقوال أصحّها ما قال سيبويه أنه مبني لما أضيف إلى غير متمكّن فبني»[4].

وأما توجيه الفراء بالنصب على حذف الكاف فهو قول فاسد كما ذكر ابن الأنباري، والعلة في ذلك: «أنه لو جاز أن يُقال ذلك لجاز أن يُقال: (زيدٌ مثلَ عمرو) فيُبنى (مثل) على الفتح لقيامه مقام الكاف؛ لأنَّ قولك: (زيدٌ مثل عمرو) في معنى: (زيدٌ كعمرٍو)، ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دلَّ على فساد ما ادَّعيتموه»[5].

الفنقلة العاشرة: علة جمعِ (عِلِّيِّينَ) جمعَ مذكر سالمًا.

قال الفراء: «وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: 18] يَقُولُ القائل: كيف جمعت (عِلِّيون) بالنون، وهذا من جمع الرجال؟ فإن العرب إِذَا جمعت جمعًا لا يذهبون فِيهِ إلى أن لَهُ بناءً من واحد واثنين، فقالوه فِي المؤنث، والمذكر بالنون، فمن ذَلِكَ هَذَا، وهو شيء فوق شيء غير معروف واحده ولا أثناه»[6].

يجيب الفراء في هذه الفنقلة عن تساؤل من أشكل عليه جمع (عليين) جمع مذكر سالم وإجرائه مجرى العقلاء، مع فقدان شرط العقل، وذهب إلى أن العلة في جواز ذلك هو مجيئه على صيغة الجمع وليس له مفرد ولا مثنى من لفظه، مثل (عشرين)، لأن معناه عنده: علوٌّ فوق علوٍّ، وذكر الفراء أن هذا الاستعمال مما تكلمت به العرب، حيث يجمعون ما ليس له مفرد جمع مذكر سالم، قال المبرد: «وكل مَا كَانَ على وزن (المُسلمين) فَالْوَجْه فِيهِ أَن يجرى هَذَا المجرى وَإِن لم يكن في الأَصْل جمعا، فمن ذَلِك عشرُون، وَثَلَاثُونَ، قَالَ الله عز وَجل: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الأَبرَارِ لفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدرَك مَا عِلِّيُّونَ﴾»[7].

والمعنى الذي ذكره الفراء في (عليين) هو المشهور عند المفسرين فهو اسم لأعلى الأمكنة، ويراد به السماء السابعة، أو أعلى الجنة، أو سدرة المنتهى، أو قائمة العرش[8].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 287/ 2.
(2) ابن السرَّاج، الأصول في النحو، 275/ 1.
(3) ابن جني، الخصائص، 184/ 2.
(4) النحاس، إعراب القرآن، 161/ 4.
(5) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 235/ 1.
(6) الفراء، معاني القرآن، 247/ 3.
(7) المبرد، المقتضب، 332-331/ 3.
(8) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 299/ 5؛ والنحاس، إعراب القرآن، 112/ 5؛ والطبري، تفسير الطبري 211/ 24؛ والقيسي، مشكل إعراب القرآن، 807/ 2 ؛ والقرطبي، تفسير القرطبي، 263/ 19؛ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 430/ 10؛ والسمين

قال النحاس: «(عليين) أشبه عشرين وما أشبهها لأنه لا واحد له، وإنما هو بمعنى من علوّ إلى علو، فأعرب كإعراب عشرين، قال أبو جعفر: فهذا قول موافق لتأويل الذين قالوا: (علّيّون) السماء السابعة»[1].

وذكر الزمخشري أن (عليين) علمٌ لديوان الملائكة الحفَظة، تُرفع إليه أعمال الصالحين. منقول من جمع (عِلِّيّ) ووزنه: (فِعِّيل) من العلو، سمى بذلك إمّا لأنه سبب الارتفاع إلى أعالي الدرجات في الجنة، وإمّا لأنه مرفوع في السماء السابعة، تكريمًا له وتعظيمًا[2].

ونسب إلى يونس أن (عليين) جمع وَاحِدُهُ: عِلِّيٌّ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْعُلُوِّ، وَهُوَ الْمُبَالَغَةُ، وبهذا يتضح أنها في الأصل جمع (عِلِّيّ)، ثم سُمي به المكان، فهو مفرد جار مجرى الجمع، خلا من أحد شروط جمع المذكر السالم وهو العقل[3].

وذكر ابن جني أنَّ سبيله أَنْ يُقال: (عِلِّيَّةٌ)، كما قالوا للغرفة عِلِّيَّةٌ، فلما حُذِفَت التَّاءُ عوَّضوا منها الجمع بالواو والنون[4].

وذهب بعضهم إلى أن (عليين) صفة للملائكة، ولذلك جُمِع جمع مذكر سالم؛ لتحقق شروطه[5].

الخاتمة

أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1. يعد الفراء صاحب السبق في ابتداع أسلوب الفنقلة وافتراض المسائل.

2. عناية الفراء بهذا الأسلوب لما له من أثر واضح في البيان وحل الإشكال ودفع التوهم.

3. تنوع مستوى الفنقلات عند الفراء ما بين علمية وتعليمية.

4. عناية الفراء في أغلب أجوبته على تلك الفنقلات بالسماع، والاحتفاء به، والقياس عليه، خاصة إذا اتفق ذلك مع بعض آي الذكر الحكيم وبعض قراءاته، ووضوح ذلك من خلال كثرة الشواهد وتنوعها في كتابه.

5. اهتمام الفراء بالتعليل لأجوبته وبيان مذهبه في المسألة، مع عدم إقصاء الأقوال الأخرى.

6. كشفت فنقلات الفراء عن عمق تحليله للمسائل وسبر غورها.

7. سار كثير من العلماء على خطى الفراء في هذا الأسلوب منهم المفسرون والفقهاء والنحاة.

وبعد عرض هذه النتائج أوصي الباحثين بمواصلة دراسة بقية فنقلات الفراء وأخص منها اللغوية والصرفية، فكتابه مليء بالقضايا اللغوية والصرفية، وسيجد فيه الباحث بغيته في هذه الدراسة.

الحلبي، الدر المصون، 723/ 10.

(1) الفراء، إعراب القرآن 112/ 5.

(2) ينظر: الزمخشري، الكشاف 722/ 4.

(3) ينظر: القرطبي، تفسير القرطبي، 263/ 19؛ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 430/ 10.

(4) ينظر: ابن جني، سر الصناعة، 270/ 2.

(5) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 112/ 5؛ والقيسي، مشكل إعراب القرآن، 807/ 2؛ والقرطبي، تفسير القرطبي، 263/ 19؛ وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، 430/ 10؛ والسمين الحلبي، الدر المصون، 723/ 10.

المصادر والمراجع

1. ارتشاف الضرب، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
2. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ط، 1957م.
3. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، 1985م.
4. الأصول في النحو، محمد بن السري بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.
5. الإعراب على الخلاف في الجملة العربية- محاولة على طريق التيسير، صاحب أو جناح، مجلة المورد، العدد الثالث مجلد (13) لسنة 1984م.
6. إعراب القرآن، أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1421هـ).
7. الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط1، (1345هـ-1927م).
8. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.
9. الأمالي النحوية-مالي القرآن الكريم-، عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق هادي حمودي، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب، بيروت، ط1، 1985م.
10. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت-صيدا، (د.ط)، 1987م.
11. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن هشام-ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك-، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا- بيروت: المكتبة العصرية، (د.ط)، (د.ت).
12. إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبى الحسن النيسابوري، تحقيق: د. حنيف بن حسن القاسمي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، (١٤١٥هـ).
13. الإيضاح العضدي، الحسين بن أحمد الفارسي، تحقيق د. حسن فرهود، دار العلوم، ط2، 1988م.
14. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، (1422هـ- 2002م).
15. تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.ت).
16. التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط)، (1976م).
17. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1986م.
18. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في

علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، تحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، (1415هـ1994-م).
19. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن يوسف أبو حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1997م.
20. التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، (د.ن)، ط1، 1410هـ- 1990م.
21. تفسير البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1413هـ- 1993م).
22. التفسِير البسيط، علي بن أحمد الواحدي، سبك وتنسيق لجنة علمية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، (1430هـ).
23. تفسير الطبري=جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1422هـ- 2001م).
24. تفسير القرطبي=الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، (1384هـ- 1964م).
25. التكملة، الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، بيروت-لبنان: عالم الكتب، ط2، (1419هـ- 1999م).
26. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي، ضبط وتحقيق: د بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، (1400هـ- 1413هـ).
27. التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.سيدة حامد عبد العال، ود.تغريد حسن عبد العاطي، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، (د.ط)، (د.ت).
28. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط2، 2007م.
29. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات، القاهرة، ط2.
30. جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني، الإمارات: جامعة الشارقة، ط1، (1428هـ- 2007م).
31. جماليات المفردة القرآنية، أحمد ياسوف، دمشق: دار المكتبي، ط2، (1999م).
32. الجمل في النحو، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط5، (1417هـ- 1996م).
33. الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ود. محمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1992م.
34. حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط5، (1418هـ- 1997م).

35. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دمشق-بيروت: دار المأمون للتراث، ط2، (1413هـ - 1993م).
36. الحلل في شرح أبيات الجمل، عبد الله بن محمد البطليوسي، تحقيق: يحيى مراد، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط)، (1424ه2003-م).
37. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط4، 1997م.
38. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد النجار، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط3، 1983م.
39. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ط1، (1406هـ-1986م).
40. ديوان ابن الدمينة، أحمد بن يحيى، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، القاهرة: مكتبة دار العروبة، (د.ط)، (1378هـ - 1959م).
41. ديوان أبي الأسود الدؤلي، أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ط2، (1998م-1418هـ).
42. ديوان امرِئ القيس بن حجر الكندي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، بيروت: دار المعرفة، ط2، (1425هـ- 2004م).
43. ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، تحقيق: وليم البروسي، مكتبة ابن قتيبة، الكويت.
44. ديوان طفيل الغنوي، بشرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، بيروت: دار صادر، (د.ط)، (1997م).
45. ديوان قيس بن الملوح، تحقيق: يسري عبد الغني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1420هـ- 1999م).
46. ديوان ميمون بن قيس الأعشى، تحقيق: د. محمد حسين، الجماميز: مكتبة الآداب، (د.ط)، (د.ت).
47. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، (د.ط)، (د.ت).
48. السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف ط1، (1400هـ).
49. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.
50. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
51. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، بيروت: دار المأمون للتراث، ط 2، 1393م.
52. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت.
53. شرح التسهيل، محمد بن عبد الله بن مالك،

تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، جمهورية مصر العربية ط1، 1990م.
54. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.
55. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1417هـ1996-م.
56. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الجياني، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث العلمي، مكة المكرمة، ودار المأمون، دمشق، ط1، 1420هـ.
57. شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
58. شرح كتاب سيبويه، من (باب الندبة) إلى نهاية (باب الأفعال في القسم)، علي بن عيسى الرماني، دراسة وتحقيق: أ.د. سيف العريفي، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام 1418هـ.
59. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، دمشق، د.ط، د.ت.
60. فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف، دراسة تفسيرية، نزار عطا الله صالح، مجلة البحوث والدراسات القرآنية التابعة لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، العدد: 16، السنة العاشرة، 2013م.
61. فنقلات المفسرين، دراسة نظرية وتطبيقية على سورة الفاتحة، خلود شاكر العبدلي، مجلة العلوم الشرعية بجامعة القصيم، المجلد (12)، العدد (3)، 2019م.
62. القطع والائتناف، أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، بيروت: دار عالم الكتب، ط1، (1413هـ- 1992م).
63. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
64. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: خليل مأمون، بيروت: دار المعرفة، (د.ط)، (1430هـ- 2009م).
65. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط1، بيروت: دار صادر، 1414هـ.
66. مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، بيروت: دار العلم للملايين، ط24، (2000م).
67. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، (1401هـ- 1981م).
68. مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مصر: دار المعارف، ط2، (1960م).
69. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة:

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، (ط1)، (1386هـ).
70. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1422هـ).
71. المخصص، علي بن إسماعيل بن سيده، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، (1417هـ- 1996م).
72. المذكر والمؤنث، محمد بن القاسم ابن الأنباري، تحقيق: د.محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية: وزارة الأوقاف، والقاهرة: لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د.ط)، (1401هـ- 1981م).
73. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، (1405هـ).
74. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د. هدى محمد قرّاعة، القاهرة: مطبعة المدني ط1، نشر القاهرة: مكتبة الخانجي، (1411هـ- 1990م).
75. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السّرِّي الزجاج، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط1، (1408هـ- 1988م).
76. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، (1414هـ- 1993م).
77. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد الذهبي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1417هـ- 1997م).
78. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1992م.
79. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: د.عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، د.ط، 1996م.
80. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1431هـ- 2010م.
81. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م.
82. الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.
83. النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد ابن الجزري، تصحيح: علي محمد الضبَّاع، مصر، دار الكتب العمومية، (د.ط)، (د.ت).
84. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.